اعتباراً من غد.. وعدد الموظفين لايزيد عن 30٪

«البترول» تضع اشتراطات العودة.. والدوام 8 ساعات يومياً

أحمد مغربي

أصدر الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية هاشم هاشم مذكرة داخلية توضح آلية العمل والعودة التدريجية لمقر العمل في القطاع النفطي اعتبارا من يوم الثلاثاء المقبل 30 يونيو 2020، حيث قال إن ساعات العمل للدوام النهاري الاعتيادي ستكون 8 ساعات يوميا مع مراعاة المرونة للمصلحة العامة، ويلتزم الموظف بأداء العمل خلالها سواء من مقر العمل أو العمل عن بعد وفق الإجراءات الوقائية والتدابير الاحترازية وبما يحقق المصلحة العامة.

هاشم هاشم

وجاء في التعميم الذي حصلت «الأنباء» على نسخة منه أن المديرين ورؤساء الفرق ومن في مستواهم سيزاولون العمل بشكل يومي مع من يتطلب تواجدهم من الموظفين، ويترك للمدير المسؤول تحديد من يتطلب تواجده في مقر العمل ومن يمكنه مزاولة العمل عن بعد بشكل كامل أو جزئي حسب ما تقتضيه مصلحة وطبيعة العمل، ومراعاة أن يقتصر التواجد في المبنى على من يؤدي أنشطة لا يمكن ممارستها وأداؤها عن بعد، وأن يكون العمل بأدنى حد ممكن من الموظفين اللازمين لتسيير الأمور الضرورية من مقر العمل، مع إمكانية تقسيم الموظفين الى مجموعات عمل بحسب العدد وطبيعة العمل، وتتناوب المجموعات في التواجد بمقر العمل والعمل عن بعد، ويلتزم الموظف بأداء العمل خلال هذه الفترة على النحو المطلوب، سواء في مقر العمل أو العمل عن بُعد، ويعتبر ذلك عملا اعتياديا تستوجبه مصلحة العمل.

ويراعى ألا يزيد عدد الموظفين المتواجدين في مقر العمل في اليوم الواحد على 30٪ من العاملين في المبنى خلال هذه المرحلة، ويحدد المدير المسؤول ساعات تواجد العاملين في مقر العمل، وتقع على عاتقه متابعة سير أداء العمل سواء من المبنى أو عن بعد ومسؤولية متابعة حضور وانصراف الموظفين بمراعاة تطبيق المرونة، مع وجوب التقيد بالإجراءات الوقائية والتدابير الاحترازية عند العودة للعمل للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد.

تأهيل 10 شركات محلية للمشاركة في المشروع

«صناعة الكيماويات» تطور مختبر مصنع البولي بروبلين

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مسؤولة ان شركة صناعة الكيماويات البترولية تعتزم تطوير وتجديد المبنى القديم لمختبر مصنع البولي بروبلين ونقل وتركيب اجهزة المختبرات لتشغيل المصنع.

وقالت المصادر ان الشركة قامت بتأهيل 10 شركات محلية للمشاركة في المناقصة وقامت بتحديد مبلغ 25 ألف دينار للكفالة الأولية ومبلغ ألف دينار لشراء الوثيقة، وتم تحديد تاريخ الإقفال في 26 يوليو المقبل. وذكرت ان شركة صناعة الكيماويات البترولية وضعت مجموعة من الشروط للشركات المؤهلة ينبغي الالتزام بها في المناقصة وهي ضرورة ان تسري العطاءات لمدة 90 يوما من تاريخ فض مظاريف العطاءات، ولن يتم استقبال اي عطاءات بعد الموعد المحدد، على ان يكون آخر موعد لتقديم اي استفسارات او تحفظات من قبل الشركات المؤهلة بتاريخ 8 يوليو المقبل. وقالت ان الشركات المؤهلة للمشروع هي: شركة الخليج للإنشاءات، والعيسى للأجهزة، وجلف سبيك، والشركة الوطنية لخدمات البترول نابيسكو، وعربي للطاقة والتكنولوجيا، بالإضافة الى شركات اخرى.

شركة صناعة الكيماويات البترولية ش.م.ك.
PETROCHEMICAL INDUSTRIES COMPANY K.S.C
إحدى شركات مؤسسة البترول الكويتية
A Subsidiary of Kuwait Petroleum Corporation

«ميد»: رغم الركود الاقتصادي بالشرق الأوسط نتيجة الجائحة.. الحكومات ملتزمة بتنويع مصادر الطاقة

قطاع «الطاقة المتجددة».. الناجي الوحيد من أزمة «كورونا»

■ ارتفاع الطلب على الكهرباء ونقص إمدادات الغاز يدعمان التوسع بقطاع الطاقة المتجددة

محمود عيسى

تناول تقرير أصدره فريق محرري الطاقة بمجلة ميد، تحديثا لتأثير فيروس كورونا على اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالإضافة لتقييم مفصل للفرص طويلة الأجل للأعمال والمشاريع في قطاع الطاقة المتجددة في المنطقة، حيث أشار الى ان تدابير الإغلاق الفعلي لمعظم نواحي الاقتصاد العالمي في الأشهر الأربعة الأولى من 2020 لوقف انتشار الفيروس، شكلت تحديا أمام العديد من محركات نمو الأعمال والاستثمار في المنطقة.

وقد أثار انهيار أسعار النفط وتراجع السياحة وتدني إنفاق المستهلكين تساؤلات عميقة حول بعض القطاعات التي تعتبر ذات النمو الأعلى في المنطقة، ولكن قطاعا واحدا لا تظهر عليه علامات الإعياء او الضعف وهو قطاع الطاقة المتجددة.

ففي الوقت الذي تعطلت فيه سلاسل التوريد للمشاريع، وتعثر النموذج التجاري لتمويل محطات الطاقة الخاصة، لاتزال منطقة مينا ملتزمة بتنويع مصادر الطاقة وخفض تكاليفها من خلال مصادر الطاقة المتجددة بمختلف إشكالها.

تلبية الطلب

وقال التقرير انه لما كانت الطاقة الإنتاجية المركبة في جميع أنحاء منطقة «مينا» من الطاقة المتجددة لا تتجاوز 28 غيغاواط، تستحوذ الطاقة الكهرومائية على نصيب الأسد منها بواقع 21 غيغاواط، فان مصادر الطاقة المتجددة تمثل فقط 7٪ من قدرات توليد الطاقة في المنطقة.

ولكن مع ارتفاع الطلب على الكهرباء بنحو 5٪ سنويا، ومع نقص إمدادات الغاز الطبيعي المتاحة بسهولة، أصبح توسيع الطاقة المتجددة الآن يتصدر قائمة أولويات السياسات الحكومية في المنطقة، وبدعم من انخفاض تكاليف التكنولوجيا والدفع للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، تخطط معظم البلدان وتشتري مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

ووضعت حكومات المنطقة أهدافا طموحة في مجال الطاقة النظيفة، وتعتبر دبي الأكثر قوة في هذا المجال في ضوء خطط للحصول على 75٪ من طاقتها من مصادر نظيفة بحلول عام 2050.

وفي مطلع 2020، كانت جميع دول المنطقة قد وضعت خططا لتوليد حوالي 98 غيغاواط من الطاقة الجديدة من المصادر المتجددة، على ان يبدأ توليد 39 غيغاواط من الطاقة الإضافية المقرر تشغيلها بحلول عام 2025.

ثقة متزايدة

وقد سلطت النسخة الأخيرة من القمة العالمية لطاقة المستقبل في أبوظبي في يناير الماضي، الضوء على الخطوات التي تم اتخاذها في المنطقة، لاسيما في الإمارات للعب دور رائد في الانتقال من إنتاج الكربون غير المستدام إلى الطاقة المتجددة المستدامة.

وقال التقرير ان استكمال أول مشاريع الطاقة المتجددة في دول مجلس التعاون الخليجي خلق ثقة متزايدة بين الحكومات والمطورين والممولين، وساعد على خفض تكاليف التمويل وإنجاز المشاريع.

كما يتوقع السوق اعتمادا أكبر للمخططات الصغيرة والمتوسطة كالطاقة الشمسية التي يتم تركيب معداتها على أسطح المباني.

وتعتبر البلدان التي لديها قدرات الطاقة الكهرومائية في الوقت الحاضر أقدر على توليد الطاقة المتجددة. ومع ذلك، فإن المشهد يتغير بسرعة، حيث يتم إنجاز وتسليم سلسلة من مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح واسعة النطاق.

عقبات للتغلب عليها

ولكن مع انتقال مصادر الطاقة المتجددة من أطراف النظام البيئي إلى مركز للطاقة المتجددة في المنطقة، فإنه يتعين على المنظمين والمستثمرين والمستهلكين التغلب على العديد من العقبات الهيكلية والتقنية، وعلى رأسها التحدي الأكبر وهو دمج الطاقة المتجددة، لاسيما الطاقة الشمسية الكهروضوئية، في شبكات الطاقة ووضع تعديلات في السياسة ولوائح جديدة منها ضمان مرونة الشبكات واستقرارها، ودمج التقنيات الجديدة مثل بطاريات تخزين الطاقة والمركبات الكهربائية، وإنشاء نشاطات أعمال جاذبة من الناحية التجارية. وهناك تحد آخر يتمثل في فك الارتباط بين إنتاج الكهرباء وإنتاج المياه الذي تم تثبيته بقوة في مرافق المنطقة.

«الكويتية» تنفي إنهاء خدمات طيارين من الجنسية الباكستانية

أكدت الخطوط الجوية الكويتية عدم صحة الأخبار المتداولة بإنهاء خدمات طياريها من الجنسية الباكستانية بسبب رخصهم المزيفة، مشيرة إلى أن ما يتداول على مواقع التواصل الاجتماعي بهذا الشأن غير صحيح، وانه لا يوجد لدى «الكويتية» أي طيار من الجنسية الباكستانية حاليا.

وأضافت الشركة في بيان لها على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، انها يعمل لدى «الكويتية» حاليا عدد 13 مهندسا من الجنسية الباكستانية يحملون المؤهلات العلمية المعتمدة من منظمات السلامة والصيانة الدولية، ويعملون مع زملائهم بكل كفاءة ومهنية.

دون الحاجة للدين العام أو المساس بجيب المواطن

كويتيون من خريجي «هارفرد» يطورون برنامجاً لتعزيز الميزانية بـ 11 مليار دينار

حسن البحراني

لوجو برنامج ايكو هايبرد

طورت مجموعة من الشباب الكويتي خريجي جامعة هارفرد برنامجا تحت اسم «إيكو هايبرد-2020» لتعزيز الميزانية العامة بمبلغ يتجاوز 11 مليار دينار دون الحاجة للدين العام أو المساس بجيب المواطن أو رفاهيته، وضمت المجموعة كلا من م. حسن البحراني وم.سارة الأحمدي وصقر الغيلاني.

ويقوم البرنامج على 3 جوانب تندرج تحتها عدة بنود مفصلة بالأرقام وهي تخفيض النفقات القائم على ضبط الهدر في جوانب متعددة بميزانية الدولة وتعزيز الإيرادات غير النفطية القائم على اقتناص الفرص الاستثمارية وميكنة المعاملات عن طريق التحول الرقمي وتعديل ضرائب أرباح الشركات، بالإضافة إلى تعديل المرسوم بقانون رقم 1976/106 الخاص بصندوق الأجيال القادمة.

وبهذه المناسبة، قالت الأحمدي إن الجانب الأول يركز على المصروفات الجارية وهي المصروفات المتكررة واللازمة لضمان التشغيل الاعتيادي لكل جهة حكومية، ولا يدخل ضمن المصاريف الجارية أي مصاريف رأسمالية، والتي يمكن تطبيقها بعيدا عن المساس بجيب المواطن لتعزز الميزانية بحوالي 5 مليارات دينار تتوزع على تخفيض المصروفات في بنود دعم السلع والخدمات للجهات الحكومية وشراء الأصول غير المتداولة والمنح والمنافع الاجتماعية لبعض الجهات ومصروفات وتحويلات أخرى.

من جهته، شرح البحراني أن الجانب الثاني يعزز الميزانية بحوالي 3,5 مليارات دينار من خلال اقتناص الفرص الاستثمارية في التكنولوجيا وصناعة البتروكيماويات والتحول الرقمي في مجالات إدارة الأصول في جميع الجهات وإدارة العقود وإدارة الموارد البشرية وخدمات إيداع بدلات الرواتب والربط بين الجهات رقميا وتحويل المعاملات الخدماتية إلى رقمية برسوم.

بدوره، قال الغيلاني إن الجانب الثالث يقوم على تعديل مرسوم بقانون 1976/106 الخاص بالأجيال القادمة، مبينا أن الصندوق يقف على ارض صلبة ويستطيع الاستمرار بالنمو من خلال 50٪ من الاحتياطي العام، ومن خلال 10٪ أرباح الاستثمار السنوية، ويمكن اليوم إيقاف استقطاع 10٪ من إيرادات الدولة السنوية لتوفير ما يقارب 1,5 مليار دينار سنويا.

التقلبات الاقتصادية تعتمد على سرعة احتواء الفيروس

«كورونا» قد يقفز بديون العالم أكثر من 100٪

أكد كبير الاقتصاديين في بنك الكويت الوطني د.سعادة شامي أن رؤساء البنوك المركزية استنفدوا الوسائل في سبيل مواجهة آثار جائحة كورونا على الاقتصاد في معظم دول العالم.

وقال شامي في مقابلة مع «العربية» إن التعامل مع الجائحة يغلب أولويات الحياة البشرية والصحة، وضرورة استمرار الحياة، لذلك «لسنا قلقين من ارتفاع مستويات الدين» في ضوء متطلبات مواجهة الأزمة.

وتوقع أن يكون هناك ارتفاع كبير في الدين العام بنسبة تفوق 100٪ وأن يكون هناك تفاقم في عجوزات الدول مع استمرار التوسعات المالية في أوروبا وأميركا ومعظم الدول، وبالتالي ستكون الأولوية لإطفاء الحريق ثم بعد ذلك يكون التفكير في كيفية الترميم.

وأضاف شامي أن كل السياسات المالية والاقتصادية يجري توظيفها من أجل وضع حد للوباء واحتواء آثاره على الاقتصاد وعلى المجتمعات، وهذا يقتضي استخدام أمثل لجميع السياسات المالية والنقدية.

واعتبر أن تقديرات صندوق النقد الدولي، لتأثر الاقتصاد العالمي، جراء آثار الجائحة وتعميقها لمخاوف الركود، يفتح التساؤلات حول المرحلة اللاحقة من التعافي.

وأكد شامي أنه لن تكون هناك تقلبات بالحدة التي شهدناها في الفترة السابقة، لكن التقلبات ستظل موجودة وتعتمد على سرعة احتواء الفيروس ومدى المقدرة على تجنب الإغلاق التام للاقتصاد.

وفسر كبير الاقتصاديين في «الوطني» توقعاته بأن معظم الدول في أوروبا والصين وأميركا قد شارفت على الانتهاء من المراحل الأولى من المواجهة مع الفيروس، وبالتالي ستكون القدرة على التعامل مع ظروف الجائحة أكثر وضوحا من ذي قبل.